فامر في اذا خذ منكل اربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبيعا ومحمد
الحاكم وغيرهم والبقر يقال للذكور والانثى فالتاء فيها للوحدة لا للتا
نيث قال النهج الرملي ولا خيران في زكاة البقر والغنم لعدم ورود تعين
بقرة تبيعان وفي كل سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنتان
وفي تسعين ثلاثة اتبعة وفي مائة وعشرة مسنتان وتبيع اخذا
من الخبر الوارد وفي مائة وعشرين مسنتان او اربعة اتبعة
فحكمها حكم بلوغ الابل مائتين فيما مر الا في الخيران وتسمى المسنة
ثنية والجذع منها تبيعين آخر في الاضحى واوله ابو داود الضاب
في غنم اربعون شاة ففيها شاة واحدة وفي مائة واحدى
وعشرين شاتان لم يقل ثنتان الاخصر وتطابق قوله بعد
ثلاث شياه لعله للاستغناء بما عبر به عن الثنتين بقوله من
الشاة كما فعل بعدة اله الشوبري ويجب في مائتين وواحدة
ثلاث من الشياه والوقص في الغنم مائة وثمانية وتسعون ما بين
مائتين وواحدة واربع مائة اثنتا ابن حجر قال الشيخ الرملي ولو تلفت مائة
فيما تكمل به كالية زمكان واحد فلو ملك اربعين شاة في بلدين لزمه
الزكاة ولو ملك ثمانين في بلدين في كل واحدة اربعين لا يلزمه الا شاة
واحدة وان بعدت المسافة بينهما ويخير المالك في اخراج ايهما شاء ويجب
في اربعمائة اربع شياه ثم في كل مائة شاة واحدة لما روى البخاري في كتاب
ابي بكر السابق والشاة المخرجة مما ذكر هنا جذعة ضان لما روى بالدال
المعجمة وكذا في الابل المتقدمة وفيما اذا اخرجها عن جنسها من الغنم فالحكم
واحد لها سنة كاملة ودخلت في الثانية وان لم يجزئ اسنانها او جذعت
وهو من زياداته على عباب المنهاج وان لم يتم لها ابن حجر الجذعة ابن كوكبا
قول كما ذكره الرافعي في الاضحية او حملا للمطلق على المقيد قال الشيخ
ابن قاسم حمل المطلق على المقيد من باب القياس وانظر ما الجامع بينهما
قال الشيخ الشوبري بعد نقله ذلك عنه وأقول يؤخذ الجامع بينهما
من كلام الشارح الآتي في فدية الصوم حملا لها على لقطة جامع ان كلا
منهما طعام واجب شرعا فيقال هنا اذا وجب في كل منهما شاة مطلقة شرعا
انتفى او تنتفي معزيها من الغنم ستان كاملتان ودخلت في الثانية
فيخير بينهما اي بين جذعة الضان وبين ثنية المعز ويجزئ الذكر
ومن ذلك اي مما ذكر في الابل وفيما يأتي ان يكون المخرج جذعا او ثنيا قال الشيخ الشوبري

وجه الأخذ

الأخذ ان اذا شرطنا في الاثنين ان تكون ثنية او جذعة فالذكر اولى وهل يجزئ
في المخرج عن الابل من الشياه كونه اي المخرج الذي يكون صحيحا كاملا
بلا عيب قال الشيخ ابن حجر فان لم يجد صحيحا كاملا بلا عيب قال الشيخ ابن حجر
فالذي يجد صحيحا كاملا فرق قيمتها وان لم يمكن فقد بيت الخاص ثم يجدها ولا ابن
اللبون ولا بالثمن فيفرق قيمتها للضرورة ثم قال ومراده اذا لم يجدها ولا ابن
آجر اللبون فرق قيمتها وحمله اذا لم يكن في ماله سن مخرج والمكن الصعود
اليه مع الخيران ولا وجب عليها كما شاء ثم رده بقوله اما البحث فانه مخالف
للمنقول في الكفاية وغيره الا سنوي وابن زياد شي وغيرهما ملوا تخيير بين اخراج
القيمة والصعود بشرطه كما مر ونقله في شرح العباب وغيره وذلك يساير
اسنان الزكاة فان الفقد الواجب تغير الدافع بين قيمته او الصعود والنزول
بشرطه وان كانت الابل المخرج عنها معيبة او مراضا او بعضها معيب
او مريض وهل الشاة المخرجة عن الابل اصل او بدل قال الشيخ الشوبري
ظاهر كلام بعضهم الثاني والاصح الاول كما في المخرجة عن الغنم انتهى رملي
وثمرة الخلاف تظهر انه قلنا انها اصل اجبر على اداء الشاة واذا اعطى
البعير قبل منه واما بعير الزكاة المخرج عن خمس وعشرين فيجبر
ولو كان مريضا ان كانت اوكثر هما مراضا على المنقول المجزوم به في
العباب وغيره والشاة المخرجة عما ذكر من الابل او الغنم فتكون من غنم
البلد اي بلد الزكاة او مثلها او خير منها قيمة كما مر بدلا ولي وشمول كلامي
لشاة الغنم مع التقييد بالثنية في غير غنم البلد من زياداتي
على عباب المنهاج ومراده بذلك ان غنم البلد لا تتعين كما أشار اليه بقوله
أو مثلها فان عدم بنت مخاض وتوشرفا بان كانت حال الاخراج على الاصح
لحلال الوجوب فلو ملكها هو او مات ان لك لزم الوارث اخراجها تعلق
الزكاة بالمال الموروث مغصوبة في يد الغاصب او مرهونة في يد
المرتهن ولم يمكن من اخراجها وقت ارادة الاخراج بان كانت مرهونة
مؤجرا وحال الرهن على تخليصه بان كان فيه كلفة لها وقع عرفا قاله الشيخ
ابن حجر اما اذا قدر على تخليص المغصوب فاداه الاجنبي لم يجز اخراجه ابن
لبون بدلها ولا فرق في العدم بين الشرعي والحسي وما ذكره من الامثلة
من الغصب والرهن بيان للعدم الشرعي واما العدم الحسي كما لو تلف
قال الشيخ الرملي ولو تلفت بنت المخاض بعد الامكان من اخراجها فاوجه
عدم امتناع ابن اللبون اقتضاء الحالة الاولى كما استظهره السبكي خلافا
للاسنوي او تعينت لان المعيب كالمعدوم لعدم اجزائه ومراد المصنف

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)